

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/759)، مدّد مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وطلب إليّ أن أقدم تقريراً كل ستة أشهر عن تنفيذ ولاية المكتب. وعقب رسالتي الموجهة إلى المجلس المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/88) بشأن الاستعراض الاستراتيجي لمكتب مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل، طلب إليّ المجلس في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ المضي قدماً في دمج المكتبين معاً في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وطلب إليّ أن أقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تقريرتي المقبل (انظر الوثيقة S/2016/89). ويغطي هذا التقرير الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويعطي لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويعرض التقرير أيضاً الأنشطة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/2015/866).

ثانياً - التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - الاتجاهات في مجالي السياسة والحكومة

٢ - منذ تقريرتي الأخير (S/2016/566)، استمرت الجهود الرامية إلى توطيد الديمقراطية والاستقرار في المنطقة. وحدث تقدم ملحوظ في عملية الحوار السياسي في غينيا، وفي وضع



وتنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية والدستورية الرئيسية في عدد من البلدان، بما فيها بنن والسنگال. ولقد أُجريت الانتخابات في كلٍّ من غامبيا وغانا وكابو فيردي.

٣ - وأجرت كابو فيردي بنجاح انتخابات محلية سلمية في ٤ أيلول/سبتمبر وانتخابات رئاسية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأشاد مراقبون من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بالانتخابات التي جرت لاتسامها بالمهنية، والنزاهة، والشمول، والشفافية. وفي ظل مشاركة من الناخبين بنسبة ٣٥ في المائة، حقق الرئيس الحالي خورخي كارلوس دي ألميدا فونسيكا ٧٤ في المائة من الأصوات المدلى بها، بينما أنهى حزب الحركة من أجل الديمقراطية المعارض هيمنة الحزب الأفريقي من أجل استقلال كابو فيردي التي دامت ١٥ سنة ليفوز بأغلبية المقاعد في البرلمان.

٤ - وفي غامبيا، أعرب كل من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تموز/يوليه وبعثة الاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر وبعثة من لجنة البرلمان الأوروبي الفرعية المعنية بحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر، عن القلق إزاء غياب الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ورفضت الحكومة الطلبات التي وردت عقب ذلك من الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لنشر خبراء في شؤون الانتخابات. وشهدت الفترة السابقة للانتخابات تعديلات في مجلس الوزراء ومقاضاة مسؤولين كبار بدعوى الفساد وارتكاب جرائم أخرى. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة تسمية ثلاثة مرشحين لمنصب الرئيس هم: آداما بارو من تحالف المعارضة الغامبية للإصلاح الانتخابي، ومأمّا كاندييه من حزب المؤتمر الديمقراطي الغامبي، والرئيس الحالي، يحيى أ. ج. ج. جامع بابيل مانسا، ممثلاً التحالف من أجل إعادة التوجيه الوطني. وتحالف المعارضة الغامبية للإصلاح الانتخابي هو ائتلاف من سبعة أحزاب معارضة ومرشحة مستقلة لمنصب الرئيس اتفقوا على تسمية مرشح رئاسي مشترك ليمثلهم. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت اللجنة فوز آداما بارو في الانتخابات. وفي اليوم نفسه، أدلى الرئيس جامع بخطاب يقر فيه بنتائج الانتخابات، وأجرى اتصالاً بالسيد بارو لتهنئته. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت اللجنة بياناً يتضمن تنقيحاً لعدد الأصوات التي نالها كل مرشح، مع الإشارة إلى أن الأخطاء لم تؤثر على النتيجة النهائية للانتخابات. وأفادت اللجنة أيضاً بأن ممثلي المرشحين الثلاثة قد قبلوا بالنتائج خلال اجتماع عُقد في مقر اللجنة في وقت سابق من ذلك اليوم. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس جامع أنه يرفض نتائج الانتخابات، ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة عندما تسمح الظروف بذلك، مما أثار استياء الكثيرين في غامبيا وفي أوساط المجتمع الدولي. ومنذ ذلك الحين، يسود غامبيا حال من التوتر السياسي

الشديد، مع إبقاء أفراد الأمن في حالة تأهب في جميع أنحاء البلد، وتزايد الشعور بالقلق بين السكان.

٥ - وفي غانا، خاضت سبعة أحزاب سياسية، إلى جانب مرشحيها للمقعد الرئاسي، الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وفاز نانا أكوفو - أدو في الانتخابات الرئاسية، وأقرّ الرئيس المنتهية ولايته، جون دراماني ماهاما، بهزيمته في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عند إعلان اللجنة الانتخابية لغانا عن النتائج. وجرت عملية التصويت في أجواء سلمية وبطريقة منظمة بوجه عام، على نحو ما أكده عدد من بعثات المراقبة الدولية المنتشرة هناك، بما في ذلك بعثات تابعة لكل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والكمونولث والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية. ويُذكر من العوامل التي أسهمت في تهدئة التوترات السياسية ومنع نشوب العنف المتصل بالانتخابات قيام جميع الأحزاب السياسية السبعة بالتوقيع على اتفاق السلام في ١ كانون الأول/ديسمبر.

٦ - وفي غينيا، بعد محادثات مطولة، اتفقت الأحزاب السياسية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر على إجراء الانتخابات المحلية التي طال انتظارها في شباط/فبراير ٢٠١٧. وخلال المحادثات التي جرت في ظل التقارب الأخير بين الرئيس ألفا كوندي وزعيم المعارضة سيلو دالين دبالو، استعرضت الجهات الفاعلة السياسية تنفيذ اتفاقات الحوار السابقة وقررت، في جملة أمور، إصلاح اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتنقيح قانون الانتخابات لتعزيز نزاهة ومصداقية الانتخابات المقبلة. واتفق الأطراف أيضا على تقديم تعويضات لضحايا العنف الانتخابي.

٧ - وفي بنن، فإن اللجنة التقنية التي عينها الرئيس تالون لاقتراح إصلاحات دستورية أكملت تقريرها في ٢٨ حزيران/يونيه، وبدأت الأعمال التحضيرية لاستفتاء بشأن مقترحات الإصلاح من المقرر أن يُجرى في أوائل عام ٢٠١٧. وفي بوركينا فاسو، أدى أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجديدة اليمين الدستورية في ٢٧ تموز/يوليه. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة أن قوات الأمن أحبطت محاولة انقلاب دبرها أعضاء سابقون في الحرس الرئاسي. وفي غضون ذلك، فإن المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية، الذي أنشئ في آذار/مارس للمساعدة في تهيئة الظروف المؤاتية للمصالحة والوحدة الوطنية فضلا عن دراسة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها سلطات الدولة في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٥، لم يصل بعد إلى مرحلة التشغيل الكامل. وفيما يتعلق بالتحقيق في "الانتفاضة الشعبية" التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ومحاولة الانقلاب

الفاشلة التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أبلغت المحكمة العليا في ٣٠ أيلول/سبتمبر أن لوائح اتهام قد صدرت بحق ٢٤ وزيرا من وزراء النظام السابق.

٨ - وفي كوت ديفوار، أيد استفتاء أُجري في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر تعديلا دستوريا ينشئ مجلسا للشيوخ ومنصب نائب رئيس، ويضفي مرونة أكبر على شرط الجنسية للأهلية للترشح لرئاسة الجمهورية. وأحرز تقدم في غينيا - بيساو بتوقيع الأطراف السياسية المعنية على اتفاقات توسطت بشأنها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر تلتزم بموجبها بكسر حالة الجمود السياسي التي طال أمدها. بيد أن الاتفاقات لم تنفذ بعد بسبب استمرار عدم الثقة بين الأطراف. وفي موريتانيا، فإن عملية الحوار التي قاطعتها عدة أحزاب معارضة والائتلاف المعارض من خارج البرلمان المسمى المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة، انتهت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر بالتوقيع على اتفاق سياسي. ويتوخى الاتفاق إجراء عدد من التعديلات الدستورية، بما في ذلك إلغاء مجلس الشيوخ وإنشاء مجالس إقليمية. وفي النيجر، فإن المجلس الوطني للحوار السياسي، وهو إطار للتشاور بشأن المسائل ذات الاهتمام الوطني، قرر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر تأجيل الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى أجل غير مسمى، وبدء مراجعة العملية الانتخابية. وانتقدت المعارضة القرار وقاطعت الجلسة.

٩ - وفي نيجيريا، واصلت الحكومة حملتها لمكافحة الفساد التي تقودها مفوضية الجرائم الاقتصادية والمالية. ووجهت إلى وزيري الطيران والدفاع السابقين تهمة غسل الأموال، في حين أُلقي القبض على اثنين من قضاة المحكمة العليا والمفوض الانتخابي المقيم لولاية أبيا بتهم تتعلق بالفساد.

١٠ - وفي السنغال، انتُخب أعضاء المجلس الأعلى للحكومات المحلية في ٤ أيلول/سبتمبر، تمشيا مع التعديل الدستوري المعتمد في الاستفتاء الذي أُجري في ٢٠ آذار/مارس. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت السنغال العمل ببطاقة الهوية البيومترية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي سُتستخدم أيضا بوصفها بطاقة للناخبين. بيد أن اعتماد البرلمان مشروع قانون لاستعراض سجل الناخبين في ١١ آب/أغسطس أثار مناقشة مطولة. وفي سيراليون، تأخر مرة أخرى إصدار التقرير النهائي للجنة استعراض الدستور الذي كان من المتوقع صدوره خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشكل تعيين حدود الدوائر الانتخابية والأعمال التحضيرية لعملية وطنية لإعداد السجل المدني وتسجيل الناخبين قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أوائل عام ٢٠١٨ في سيراليون مصدري خلاف بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. وفي توغو، لم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ الإصلاحات

المؤسسية والسياسية. وواصلت المعارضة رفض مبادرات اللجنة العليا للمصالحة وتعزيز الوحدة الوطنية التي قدمت في ٢١ تموز/يوليه مقترحات للإصلاح إلى رئيس البلد.

باء - الاتجاهات الأمنية

١١ - ظلت الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل هشة بسبب أنشطة الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام. وواصلت الجماعات المتطرفة العنيفة الموجودة في مالي، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمرابطون، توسيع الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها في بوركينا فاسو والنيجر المجاورين. وفي بوركينا فاسو، قُتل ثلاثة جنود وأربعة مدنيين في هجومي ١ أيلول/سبتمبر و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي النيجر، نُفذت عدة هجمات في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر من قبل مجموعات مجهولة الهوية يشتهب في أن مقرها في مالي. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، فإن هجوما وقع على مركز أممي في منطقة تستضيف لاجئين ماليين في تازليت، بإقليم تاهوا، أسفر عن مقتل ٢٢ جنديا. وفي الأسبوع نفسه، اختطف أمريكي يعمل في مجال تقديم المعونة في أبالاك، بإقليم تاهوا. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، هوجم سجن يخضع لإجراءات أمنية مشددة بالقرب من العاصمة نيامي فيما بدا أنه محاولة فاشلة لإطلاق سراح عدد من المقاتلين الإسلاميين. وفي غضون ذلك، تظل حالة انعدام الأمن المرتبطة بوجود جماعة بوكو حرام في منطقة ديفا الجنوبية الشرقية تتسبب في تشرد السكان في تلك المنطقة.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها يشكل مصدر قلق بالغ. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قامت سلطات بوركينا فاسو بإحراق ٢٠ طنا من الأدوية المزيفة والقنب والهيروين بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، بينما ضبطت السلطات الغينية ٢٠٠ كيلوغرام من الكوكايين في ميناء كوناكري خلال شهري تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر. ووفقا لما أفاد به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تظل غينيا - بيساو ومالي من المناطق المعرضة لعبور المخدرات، في حين ظهرت مراكز الإنتاج والتوزيع في السنغال وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا. وشهدت بعض البلدان أيضا زيادة في الاتجار بالأسلحة وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود الوطنية. ووفقا لما أفاد به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن وكالات إنفاذ القانون في بعض البلدان ضالعة أيضا في بيع الأسلحة إلى الجماعات المقاتلة وفي تلقي الرشاوى من المجرمين في المراكز الحدودية لغض الطرف عن النقل غير المشروع للسلع والأشخاص عبر الحدود.

١٣ - ولا تزال مسألة القرصنة البحرية في خليج غينيا تبعث على القلق. وقد سجل المكتب البحري الدولي ٢٨ حالة اختطاف في الفترة من تموز/يوليه حتى آب/أغسطس. ويبدو أن أنشطة القرصنة حولت مجال تركيزها من سرقة الشحنات إلى اختطاف أفراد الأطقم. وفي المياه الواقعة قبالة سواحل نيجيريا، وردت ادعاءات بوقوع ٤٠ هجوماً من هجمات القراصنة التي نفذتها جماعة الانتقام لدلتا النيجر.

١٤ - وظلت نيجيريا تواجه تحديات أمنية متعددة، لا سيما عودة ظهور العنف في منطقة دلتا النيجر الجنوبية، والصدامات بين المزارعين والرعاة في منطقة الحزام الأوسط، وتمرد حركة بوكو حرام في شمال البلد، وحوادث العنف بين قوات الأمن وأفراد الحركة الإسلامية في نيجيريا. وفي الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر، سُجل ٨٠ هجوماً على المنشآت النفطية في منطقة دلتا النيجر. وتواصل الحكومة استراتيجيتها المزدوجة المتمثلة في التفاوض مع المهاجمين في تزامن مع تعزيز التدابير الأمنية. وفي الوقت نفسه، بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر، يقدر أن ٣٠ صداماً من الصدامات المميتة التي وقعت بين المزارعين والرعاة أسفرت عن مقتل ٢٢٢ شخصاً تقريباً، وهو ما يهدد بتقويض السلام والتماسك الاجتماعي والأمن الغذائي في منطقة الحزام الأوسط في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اندلعت صدامات في ولاية كانو بين أفراد يشاركون في مسيرة للشيعية وقوات الشرطة النيجيرية، مما أسفر عن مصرع العشرات من النيجيريين.

مكافحة الإرهاب وأعمال العنف التي تقوم بها جماعة بوكو حرام

١٥ - ظلت جماعة بوكو حرام تشكل تحدياً أمنياً في منطقة حوض بحيرة تشاد. وقامت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات بعدة عمليات تستهدف الحد من قدرات الجماعة، وتعطيل ملاذاتها الآمنة، وتدمير مرافق التدريب وصنع القنابل التابعة لها. وقد أسهم ذلك في انخفاض مؤقت في نطاق وأثر هجمات بوكو حرام خلال موسم الأمطار (في تموز/يوليه وآب/أغسطس). ويقدر أن الجماعة شنت نحو ١٧٩ هجوماً في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن ٣٣٠ قتيلاً. وشمل ذلك هجوماً منفصلين شتاً يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ضد قوات الأمن في ولاية بورنو، بنيجيريا، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ جندياً. إضافة إلى ذلك، فإن ٤٦ من الجنود الذين اختفوا خلال الهجمات لم يعثر عليهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت جماعة بوكو حرام استخدام التفجيرات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والكمائن لبث الخوف. ووردت أيضاً تقارير عن حدوث انفصامات بين فصائل جماعة بوكو حرام، حيث يفاد بأن قيادة الجماعة أُسندت إلى "أبو مصعب البرناوي" من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

والشام (داعش). وفي شريط فيديو نشر في ١٠ آب/أغسطس، ادعى أبو بكر شيكاو، الذي يقود الجماعة منذ وقت طويل، أنه لا يزال على رأسها.

١٦ - وفي الوقت نفسه، واصلت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات تعزيز قدراتها التشغيلية وتعاونها على الصعيد الداخلي، وتمكنت من تنفيذ عمليات في منتصف أيلول/سبتمبر، أسفرت عن وفاة ٧٠ من مقاتلي جماعة بوكو حرام في النيجر. وأفادت تقارير بأن الغارات التي شنها الجيش النيجيري في ١٩ آب/أغسطس أدت إلى مقتل أكثر من مائة من المقاتلين، بمن فيهم ثلاثة من كبار قادة جماعة بوكو حرام. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب المفاوضات التي يسهلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحكومة سويسرا، تم الإفراج عن ٢١ فتاة من فتيات تشيبوك، ليلبلغ عدد الفتيات المفرج عنهن ٢٣ فتاة. ووفقا للحكومة النيجيرية، يتواصل إجراء المفاوضات للإفراج عن سائر الفتيات. بيد أن افتقار القوة المشتركة للأموال والعتاد لا يزال يعوقها بشدة رغم إعلان عدة بلدان عن تقديم المزيد من الدعم اللوجستي والاستخباري لها. وكشف اجتماع لفريق شركاء الاتحاد الأفريقي جرى عقده في ٢٣ أيلول/سبتمبر أنه لم يتم الوفاء بمعظم التبرعات المعلنة في هذا الصدد، باستثناء دفع مبلغ ٣٤,٣ مليون دولار من جانب الاتحاد الأوروبي، و ٢١ مليون دولار من جانب نيجيريا، و ٦,٢ ملايين دولار من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

جيم - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

١٧ - تواجه اقتصادات بلدان غرب أفريقيا حالة يسُمها هبوط مستمر في أسعار سلع التصدير الأساسية، وتشديد الشروط المتعلقة بالتمويل، وتضييق الخيارات الائتمانية، وما يصاحب ذلك من ضغوط في الميزانية. وتفيد المعلومات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل النمو الاقتصادي إجمالا أدنى مستوياته على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية، كما أن التوقعات المتعلقة برؤية انتعاش في عام ٢٠١٦ لم تتحقق. ولئن كان التنوع الاقتصادي يختلف بين بلد وآخر في المنطقة سواء من حيث الأداء أو المستوى، فإن البلدان المصدرة للنفط تبدو الأشد تضررا، بدخول نيجيريا رسميا في مرحلة من الكساد الاقتصادي. ولم تحقق الجهود المبذولة لتحسين إمكانية الحصول على النقد الأجنبي في نيجيريا نجاحا كاملا، بل عززت نمو سوق موازية. وتأثرت البلدان المصدرة للمواد الخام الأخرى، بما في ذلك موريتانيا وليبيريا، بالقدر نفسه من جراء تدهور معدلات التبادل التجاري. وأدى الانخفاض السريع في قيمة العملات، كما هو الحال في نيجيريا وسيراليون، إلى تفاقم المضاعب الاقتصادية بالنسبة لشرائح كبيرة من السكان. ويبدو أن توقعات النمو قد تحسنت بالنسبة إلى كوت ديفوار والسنغال، ويُعزى ذلك جزئيا إلى اعتماد

إصلاحات تنظيمية مواتية لتحقيق النمو. واستنادا إلى تقرير بعنوان ”ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٦“ صدر عن البنك الدولي، يحتل كل من السنغال وبنن مرتبة بين الاقتصادات العشرة الأولى التي حققت أكبر نسبة من التحسن، فيما شهدت ليبريا تراجعاً منذ عام ٢٠٠٨، وقد باتت تحتل المرتبة ١٧٤ بين ١٩٠ بلداً.

دال - الاتجاهات في مجال العمل الإنساني

١٨ - لا تزال الحالة على الصعيد الإنساني حرجة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بوجه عام. ففي المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة بوكو حرام، أفادت تقارير عن مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك تقارير تفيد بنشوء ظروف تُنذر بجماعة. وفي منطقة الساحل، يواجه حوالي ٣٢ مليون شخص حالة انعدام الأمن الغذائي، ويحتاج ٩ ملايين آخرون إلى المساعدة الغذائية الطارئة، ويعاني ٣,٩ ملايين طفل ما دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظل انعدام الأمن والقتال الجاري يعوقان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ولا يزال أكثر من ١٣٠.٠٠٠ لاجئ من مالي موجودين في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. وفي المناطق المتأثرة بالتزاع في حوض بحيرة تشاد، لا يزال هناك ٢,٦ مليون شخص من المشردين، و ٦,٣ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي على نحو حاد. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ثمة ما يقرب من ٤٠٠.٠٠٠ طفل في شمال شرق نيجيريا يواجهون سوء التغذية الحاد. ولئن كانت المجتمعات المحلية تؤوي أغلبية المشردين، فقد كانت تعاني من الضعف حتى قبل مجيئهم، وهو ما يضع المزيد من الضغوط على قدراتها المحدودة للتعامل مع هذه الحالة. وفي أعقاب استعادة الجيش النيجيري سيطرته في مناطق كان يسيطر عليها المتمرّدون، أُتيحت إمكانية الوصول إلى ما يقرب من ٨٠٠.٠٠٠ شخص مؤخراً. ولا بد من الإشارة إلى أن الكثيرين منهم بحاجة ملحة إلى تلقي المساعدة المنقذة للحياة. ولا تزال المهجمات المستمرة في ولاية بورنو (نيجيريا) وديفا (النيجر) وماروا (الكاميرون) تعوق العمليات، في وقت جرى تعليق عمليات تقديم المعونة بصورة مؤقتة في المنطقة الحدودية لتشاد نظراً إلى انعدام الأمن. ورغم قيام المنظمات الإنسانية في بلدان حوض بحيرة تشاد بتكثيف عملياتها لإيصال المساعدات، لم يجرِ تلقي سوى ٣٠ في المائة من الأموال اللازمة، بما قدره ٧٣٩ مليون دولار. ولم يلقِ نداء الأمم المتحدة للحصول على ٢,٠٩ بليون دولار من أجل منطقة الساحل سوى ٣٢ في المائة من التمويل (٦٦٤ مليون دولار).

١٩ - ووفقاً للبيانات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة، انخفض عدد المهاجرين المسجلين الذين يعبرون النيجر باتجاه بلدان منطقة المغرب العربي انخفاضاً ملحوظاً، في أعقاب

تشديد تدابير المراقبة التي يجري تنفيذها عند نقاط العبور الرئيسية، ورفض دخول المهاجرين بدون وثائق صالحة. ومع ذلك، فقد ازدادت تدفقات المهاجرين إلى حد كبير في النيجر، مع تسجيل ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ من المهاجرين المغادرين والوافدين عند نقاط رصد التدفقات التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في أيلول/سبتمبر. ويأتي المهاجرون بصورة رئيسية من السنغال، وغامبيا، والنيجر، ونيجيريا. وفي حزيران/يونيه، قرر المجلس الأوروبي "الاستعانة بجميع السياسات والصكوك والأدوات ذات الصلة، بما في ذلك التنمية والتجارة"، من أجل منع الهجرة غير القانونية وتيسير عمليات الإعادة إلى الوطن.

هاء - الاتجاهات المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٠ - تحسنت حالة حقوق الإنسان إلى حد ما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل نتيجةً للأطر القانونية والمؤسسية المعمول بها. فلقد اعتمدت السنغال قانوناً لإصلاح نظام محكمتها الدستورية، وأحرزت بوركينا فاسو وغامبيا تقدماً نحو إنشاء لجان وطنية لحقوق الإنسان. وانضمت توغو إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، بينما اعتمدت غينيا - بيساو اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية. وحتى الآن، اعتمد ما مجموعه ١٢ من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، البالغ عددها ١٥ دولة، الاتفاقيات المشار إليها أعلاه. وفي غامبيا، صدر قانون لمنع الزواج بالإكراه وزواج القاصر.

٢١ - بيد أن استمرار تهديد الإرهاب يؤثر تأثيراً سلبياً على الامتثال لمعايير حقوق الإنسان في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير والتجمع. وأفادت تقارير بأن عدة آلافٍ من المشتبه بتورطهم في قضايا الإرهاب يواجهون الاحتجاز قبل المحاكمة لفترات طويلة في النيجر، حيث تبلغ المدة القانونية للاحتجاز الاحتياطي أربع سنوات. وعلى الرغم من البدء بإصلاحات القانون الجنائي في القضايا ذات الصلة بالإرهاب في كلٍّ من بوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار وموريتانيا والنيجر، لا تزال عمليات إيداع الأشخاص في السجون تعسفاً تُثير مخاطر تغذية نزعة التطرف لدى المحتجزين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٢٢ - وفي نيجيريا، قدّم فريق التحقيقات الخاصة الذي أنشأته اللجنة الوطنية النيجيرية لحقوق الإنسان تقريره في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب التحقيق في الاشتباكات التي وقعت بين قوات الأمن وأعضاء الحركة الإسلامية في نيجيريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأسفرت عن نحو ٣٥٠ إصابة في الأرواح. وأوصى الفريق، في جملة أمور،

بإجراء بحث الأدلة الجنائية، ومحاكمة قادة الحركة في الوقت اللازم، وملاحقة الأفراد العسكريين المعنّين قضائياً، وتقديم تعويضات إلى الضحايا، وتدريب أفراد الشرطة في مجال التعامل مع الحشود. ولا تزال الشواغل قائمة بشأن وقوع انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان على يد بعض قوات الأمن في إطار جهود مكافحة جماعة بوكو حرام، على الرغم من التزام الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة.

٢٣ - وفي غامبيا، أفادت تقارير عن وفاة إبريما سولو كوروماه، أحد كبار أعضاء الحزب الديمقراطي الموحد المعارض، في ظروف غامضة أثناء احتجازه لدى أجهزة الشرطة في ٢١ آب/أغسطس. وكان السيد كوروماه قد اعتُقل خلال احتجاج سلمي في ٩ أيار/مايو. وهو ثاني عضو في الحزب الديمقراطي الموحد يفارق الحياة أثناء الاحتجاز، بعد وفاة إبريما سولو ساندنغ، أحد نشطاء المعارضة، في ١٥ نيسان/أبريل. وفي ٢٠ تموز/يوليه، حُكم على ٢٩ من أعضاء الحزب بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهم عدة، بما في ذلك التجمع غير المشروع. ولم تلقَ النداءات التي وجهها المجتمع الدولي لإجراء تحقيق مستقل في أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو، بما في ذلك وفاة اثنين من أعضاء المعارضة أثناء احتجازهما لدى أجهزة الدولة، آذاناً صاغية حتى الآن. وفي الوقت نفسه، وبعد ثلاثة أيام من الإعلان عن نتائج الانتخابات، تم الإفراج بكفالة عن الزعيم السابق للحزب الديمقراطي الموحد المعارض، أوسينو داربوي، إلى جانب ١٨ من أعضاء الحزب الذين كان قد حُكم عليهم في تموز/يوليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، تم أيضاً إطلاق سراح ١١ شخصا آخرين كانوا قد اعتُقلوا لمشاركتهم في احتجاجات سلمية في نيسان/أبريل وأيار/مايو.

٢٤ - وفي غينيا، اتفقت الأطراف السياسية الفاعلة، في جملة أمور، على إنشاء محكمة العدل العليا والإفراج عن الأشخاص الذين احتُجزوا في أعقاب الاحتجاجات السياسية في البلد، وذلك في إطار عملية الحوار السياسي المعلنة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، أعرب المدافعون عن حقوق الإنسان ورابطات الضحايا عن قلقهم، بمناسبة الذكرى السنوية السابعة لوقوع مجزرة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بسبب حالات التأخير المستمرة في مقاضاة الجناة، الذين يشغل بعضهم مناصب عامة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، قدمت اللجنة المؤقتة المعنية بالتفكير في سبل تحقيق المصالحة الوطنية تقريرها إلى الرئيس ألفا كوندي، الذي التزم بإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة من أجل التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في غينيا في الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ٢٠١٥.

٢٥ - وفي موريتانيا، برزت توترات بين السلطات العامة ومبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية، لا سيما بعد الحكم على ١٣ عضواً من أعضاء المبادرة، في ١٨ آب/أغسطس، بالسجن لمدة تتراوح بين ٣ سنوات و ١٥ سنة، على إثر احتجاجات جرى تنظيمها. وأدانت شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في غرب أفريقيا ومنظمات أخرى هذا الحكم، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى إجراء تحقيق في الإجراءات القضائية وادعاءات التعذيب. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، برأت محكمة الاستئناف في زويرات ثلاثة من النشطاء البالغ عددهم ١٣ ناشطاً، وأفرجت عنهم، وخففت الحكم الصادر بحق العشرة الآخرين.

٢٦ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، أصدرت الدوائر الأفريقية الاستئنائية داخل المحاكم السنغالية أمراً إلى الرئيس التشادي الأسبق حسين حيري بدفع مبلغ ٥٣ بليوناً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لتعويض ما يقرب من ٥ ٠٠٠ ضحية من ضحايا الاحتجاز التعسفي، وأعمال الاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والتعذيب وجرائم الحرب المرتكبة في عهده. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، عيّنت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي القضاة في محكمة الاستئناف للنظر في قضيته.

واو - الاتجاهات المتعلقة بالشؤون الجنسانية

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز بعض التقدم في سياق الجهود الرامية إلى النهوض بمسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك المرأة في العمليات المتعلقة بالسياسة والسلام والأمن. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أقرّ مجلس النواب الليبيري مشروع قانون المساواة في التمثيل والمشاركة، الذي ينص على تخصيص خمسة مقاعد للمرأة العاملة في الميدان السياسي ومقعد للشباب وآخر للأشخاص ذوي الإعاقة في مجلس نواب الدولة. وواصل مجلس الشيوخ النيجيري نظره في مشروع القانون المتعلق بالشؤون الجنسانية وتكافؤ الفرص، مما يبعث الآمال في اعتماده في النهاية. وواصلت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأخرى أنشطتها في مجال الدعوة بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وكشفت دراسة صادرة في أيلول/سبتمبر عن المعهد الوطني للإحصاء والتحليل الاقتصادي في بنن أن معدل محو الأمية لدى النساء الشابات في البلد انخفض من ٥٦ إلى ٤٣ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، وسلطت الدراسة الضوء على العوامل الهيكلية المؤدية إلى استبعاد المرأة.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي بذلها ممثلي الخاص

٢٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعبئة دعم الشركاء الدوليين والإقليميين من خلال بعثات المساعي الحميدة التي قادها لدعم الحوار السياسي الوطني، والحث على اعتماد إصلاحات ديمقراطية، والتشجيع على إجراء العمليات الانتخابية في أجواء من الشفافية والسلام. وقاد البعثات التي أوكلت إليه بالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل بلد.

٢٩ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قاد ممثلي الخاص بعثة إلى بانجول، غامبيا، على ضوء التوترات السائدة قبل موعد الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١ كانون الأول/ديسمبر في هذا البلد. وأجرى مشاورات مع الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني وهيئات إدارة الانتخابات، أكد خلالها لجميع أصحاب المصلحة دعم الأمم المتحدة الثابت. وحث الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بالحكم الديمقراطي، وناشد الجهات السياسية الفاعلة أن تشارك في حوار سياسي حقيقي. وأجرى ممثلي الخاص زيارة أخرى إلى بانجول، في ٣ كانون الأول/ديسمبر، بعد يوم واحد من الإعلان عن نتائج الانتخابات، حيث اجتمع بالرئيس المنتخب، وممثلين عن كل من ائتلاف المعارضة والحزب الحاكم المعروف بالتحالف من أجل إعادة التوجيه الوطني والمجتمع المدني والسلوك الدبلوماسي. وقد رافق ممثلي الخاص في لقاءاته رئيس مكتب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بانجول. وشجع ممثلي الخاص، في إطار المشاورات التي أجراها، جميع الأطراف على العمل معا من أجل نقل السلطة بطريقة سلمية. وبعد إعلان الرئيس جامع في ٩ كانون الأول/ديسمبر عن رفضه نتائج الانتخابات، يسر الممثل الخاص بيانا مشتركا صدر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، ودعا حكومة غامبيا إلى التقيد بمسؤولياتها الدستورية وبالتزاماتها الدولية؛ وإلى احترام نتيجة عملية التصويت وكفالة أمن الرئيس المنتخب آداما بارو وجميع مواطني غامبيا. وفي اليوم التالي، طلبت إلى الرئيس جامع وإلى جميع الجهات الفاعلة السياسية أن يحترموا نتائج الانتخابات احتراما تاما، وأن يضطلعوا بعملية سلمية ومنظمة لنقل السلطة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، عاد ممثلي الخاص إلى بانجول بصحبة جونسون سيرليف، رئيسة ليبيريا، بصفتها رئيسة هيئة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكوروما، رئيس سيراليون، وماهاما، رئيس غانا المنتهية ولايته، وبخاري، رئيس نيجيريا، وممثل مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية.

٣٠ - وأجرى الممثل الخاص، شيباس، أربع زيارات إلى غانا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، من أجل المساعدة على نزع فتيل التوترات السياسية وتعزيز إمكانية إجراء انتخابات في أجواء سلمية. وكانت المساعي الحميدة التي بذلها بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الآخرين عاملاً حاسماً في ضمان التوقيع على اتفاق السلام قبل إجراء الانتخابات. وأعربت اللجنة الانتخابية لغانا عن تقديرها للدعم المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري إلى العملية الانتخابية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لتنسيق عمل المراقبين الدوليين، والدعم المتاح لاثنتين من غرف العمليات (غرفة عمليات المرأة وغرفة عمليات مراقبي شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام).

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل ممثلي الخاص على اتصال بأصحاب المصلحة المشاركين في عملية الحوار السياسي في غينيا. واجتمع مع الرئيس ألفا كوندي في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وأجرى زيارة إلى غينيا يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي المشاورات التي عقدها مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الرئيس كوندي وزعيم المعارضة سيلو دالين دبالو، أثنى على الأطراف لنجاحها في التوصل إلى اتفاق في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وكرر الإعراب عن دعم الأمم المتحدة لتنفيذ أحكامه.

٣٢ - وتمهيدا للانتخابات المزمع إجراؤها في أوائل عام ٢٠١٨، في ما يشكل أول انتخابات رئاسية يجري تنظيمها في سيراليون منذ انتهاء النزاع وبدون وجود أي بعثة من بعثات الأمم المتحدة للسلام في البلد، توجه ممثلي الخاص في إطار بعثة إلى فريتاون في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تشاور مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن عدد من المسائل الحاسمة، بما في ذلك عملية استعراض الدستور والتحضيرات الانتخابية.

٣٣ - وأجرى ممثلي الخاص زيارة إلى مايدوغوري، عاصمة ولاية بورنو، نيجيريا، في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر. وأقام اتصالات مع مجموعة واسعة من الممثلين الحكوميين، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وناقش التحديات التي تعترض جهود إعادة التأهيل ووصول المساعدات الإنسانية وإزالة الألغام في الأراضي المستعادة، التي يظل توافر الدعم الدولي لها أمراً أساسياً. وأجرى أيضاً زيارة إلى مخيم للمشردين داخليا في باكاسي حيث توقف لتقديم المساعدة الإنسانية لأسباب أمنية، ودعا إلى استئناف تقديم المساعدة الإنسانية إلى المخيم.

٣٤ - وعقد ممثلي الخاص أيضاً، أثناء وجوده في نيجيريا، اجتماع مائدة مستديرة يوم ١ آب/أغسطس مع أطراف فاعلة نيجيرية رفيعة المستوى ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الأمم المتحدة القطري وممثلين عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني

من أجل التشاور بشأن التطرف المصحوب بالعنف، وأنشطة المتشددّين، وحركات الانفصال في الجنوب الشرقي، والتوترات بين الرعاة والمزارعين، وغير ذلك من المسائل السياسية والمتصلة بالأمن التي تؤثر في البلد. وقد ساعد الاجتماع على تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة النيجيريين، وإعادة تأكيد الدعم الذي توليه الأمم المتحدة لتوطيد هيكل السلام في نيجيريا.

٣٥ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، طلب الرئيس بوخاري مساعدة الأمم المتحدة في التفاوض بشأن الإفراج عن تلميذات شيبوك. واستجابة لهذا الطلب، قمت بتعيين ممثلي الخاص ليكون، بصفته ممثلي الرفيع المستوى لنيجيريا، نقطة الاتصال في الحصول على المزيد من المساعدات. وقد دأب ممثلي الخاص منذ ذلك الحين على التفاعل مع السلطات النيجيرية والشركاء الدوليين، وظلّ يؤكد، في المشاورات التي يجريها، على ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي نيجيريا في سعيها لمواجهة مسألة عمليات الاختطاف الجماعي التي تقوم بها جماعة بوكو حرام، وإعادة تأهيل وإدماج الأشخاص المخطوفين، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية في الشمال الشرقي من البلد. وقام ممثلي الخاص بزيارة إلى نيجيريا في الفترة من ١٣ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر للاجتماع مع الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية من أجل تحديد أفضل السبل الكفيلة بمواصلة دعم جهود الحكومة النيجيرية في إيجاد حل تفاوضي للإفراج عن تبقّى من تلميذات شيبوك.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٣٦ - بسبب العنف المرتبط بجماعة بوكو حرام، ظلّ انعدام الأمن في منطقة الحدود الشمالية الفاصلة بين الكاميرون ونيجيريا يؤثر سلباً على عمل لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، لتتأخّر بذلك جهود التقييم الميداني وترسيم الحدود في العديد من المواقع. ومع ذلك، اجتمع خبراء من كلا الطرفين في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتوصلوا، كجزء من مشروع رسم الخرائط النهائية، إلى اتفاق بشأن أسماء المواقع الجغرافية الواقعة في ممر بطول ٣٠ كيلومتراً على جانبي الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت حكومة الكاميرون في أيار/مايو ٢٠١٦ مشروع وثيقة بشأن تدابير بناء الثقة؛ وقد تم عرض هذه الوثيقة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ على الحكومة النيجيرية لكي توافق عليها.

٣٧ - وفي ١ آب/أغسطس، أجرى ممثلي الخاص، بصفته ممثلي الرفيع المستوى لنيجيريا ورئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، مشاورات في أبوجا مع الرئيس بوخاري الذي أعاد تأكيد التزامه بالتوصل إلى تسوية عاجلة للقضايا العالقة فيما يتصل بعملية ترسيم الحدود. والتقى أيضاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مع رئيس الوفد النيجيري ومع

مسؤولين حكوميين آخرين. وكرر الطرفان التزامهما بتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية تنفيذا كاملا وعلى سبيل الأولوية. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تم إحراز تقدّم كبير في نصب ١٦٣ ركيزة إضافية، واستُنفدت بذلك الموارد المتبقية في الصندوق الاستئماني الممول من خارج عن الميزانية. ولذا قام ممثلي الخاص خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ببعثة إلى بروكسل وباريس ولندن وبرلين من أجل جمع الأموال. وقد أعرب الشركاء خلال هذه البعثة عن تقديرهم لعمل اللجنة، وتعهّدوا، في حال تم تقديم مقترحات على قدر أكبر من التفصيل، بدعمها في النهوض بولايتها.

تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة ما يتهدّد السلام والأمن من أخطار عابرة للحدود وشاملة

إصلاح قطاع الأمن

٣٨ - في الفترة الفاصلة بين ١٧ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وممثلون لمكاتب أخرى تابعة للأمم المتحدة، بزيارة إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا من أجل تقديم المزيد من الدعم لعملية بدء تنفيذ إطار سياسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إصلاح قطاع الأمن، الذي يهدف إلى التشجيع على الأخذ بنهج متّسق في تناول عملية إصلاح قطاع الأمن داخل منطقة غرب أفريقيا.

٣٩ - وفي غينيا، واصل فريق كبار مستشاري الأمم المتحدة لشؤون إصلاح قطاع الأمن، تأييده لعملية إصلاح قطاع الأمن على المستوى الوطني. وبدعم من هذا الفريق، أُعيد في ٢٩ أيلول/سبتمبر فتح مدرسة الشرطة الوطنية بعد ١٦ سنة من الإغلاق. وقام كبير المستشارين أيضا بدعم الجهود الرامية إلى تفعيل المجلس الأعلى للدفاع الوطني. واستجابة لطلب من الرئيس البوركيني، روش مارك كريستيان كابوري، أجرى كبير المستشارين، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بعثة إلى واغادوغو من أجل مساعدة حكومة بوركينا فاسو على وضع خريطة طريق بشأن إصلاح قطاع الأمن.

استراتيجية الأمن عبر الحدود في اتحاد نهر مانو

٤٠ - خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر والفترة من ١ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بزيارة إلى كل من ليبيريا وكوت ديفوار من أجل استكشاف الخيارات المتاحة من أجل النهوض بتنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في اتحاد نهر مانو. وقد ساعدت المناقشات التي أُجريت

مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومع سائر الشركاء المعنيين على تحديد الأنشطة ذات الأولوية التي تدعمها حاليا عمليات حفظ السلام، والتي ينبغي أن يساعد المكتب وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية على المحافظة عليها بعد عملية التقليل من حجم البعثات. وفي يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر، ساعد المكتب أمانة اتحاد نهر مانو في تنظيم حلقة عمل دون إقليمية عن الدروس المستفادة على إثر قيام اتحاد نهر مانو بإنشاء الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة في مونروفييا. وتبادل المشاركون أيضا وجهات النظر بشأن المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون عبر الحدود وكبح جماح الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

القرصنة في خليج غينيا

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثّفت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جهودهما الرامية إلى تفعيل مركز التنسيق الأقاليمي في ياوندي، بما في ذلك من خلال استكمال استقدام موظفي القيادة العليا. ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكوت ديفوار الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على الصيغة النهائية من اتفاقات إنشاء المركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا، الذي سيكون مقره في أبيدجان. كما أنّ المفاوضات جارية بين مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغانا من أجل وضع الترتيبات اللوجستية لاستضافة مقر المنطقة "F" التي تضمّ بوركينا فاسو وسيراليون وغانا وكوت ديفوار وليبيريا. وأحرز أيضا بعض التقدم في تشغيل المقر الرسمي للمنطقة "E" التي تضمّ بنن وتوغو والنيجر ونيجيريا، الموجود في كوتونو. وقد واصل ممثلي الخاص، خلال اجتماعاته، دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تحديد مقر للمنطقة "G" التي تضم السنغال وغامبيا وغينيا وغينيا - بيساو وكابو فيردي ومالي.

٤٢ - وفي إطار المشاورات بين البلدان الأفريقية والصين والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تعزيز السلام في أفريقيا، حضر ممثلي الخاص اجتماعا ثلاثيا للمشاورات بين البلدان الأفريقية والصين والولايات المتحدة نظمه مركز كارتر بالتعاون مع حكومة توغو، وقد عُقد في لومي يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه. وقد ساعدت مشاركته، ثم تفاعله لاحقا، في تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الإقليمية والصين والولايات المتحدة والشركاء الآخرين بشأن الأمن البحري والتنمية الاقتصادية.

٤٣ - وحضر ممثلي الخاص مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري والسلامة والتنمية في أفريقيا، الذي عُقد في لومي في

١٥ تشرين الأول/أكتوبر وتم خلاله اعتماد ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري والسلامة والتنمية. وخلال الفعاليات الجانبية التي انتظمت قبيل انعقاد مؤتمر القمة، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، تم التركيز في المناقشات على ضرورة تعزيز تنفيذ هيكل ياوندي للأمن البحري، وتوطيد الاستجابة القضائية التي ينبغي أن تشمل مقاضاة مرتكبي الجرائم البحرية.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٤٤ - في ٥ أيلول/سبتمبر، حضر ممثلون عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي انعقد في أبوجا واعتمد المشاركون فيه، إلى جانب موريتانيا، خطة العمل الإقليمية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، حضر ممثلي الخاص في نيويورك حفل تدشين خطة العمل الذي تم التركيز فيه على تعبئة الموارد لتنفيذ الخطة. وفيما يتعلق بمبادرة سواحل غرب أفريقيا، لم يُسجل أي تقدم في تفعيل وحدتي مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في كل من غينيا وكوت ديفوار، في الوقت الذي يتواصل فيه عمل وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في كل من سيراليون وغينيا - بيساو وليبيريا.

باء - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٤٥ - استجابة لدعوة مجلس الأمن (انظر S/2016/89) بشأن إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، أُجري في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تقييم مستقل للنظر في تصميم الاستراتيجية ونطاقها ومواضيع تركيزها وطرائق تنفيذها، ولتقديم توصيات بشأن تحسين عملية تنفيذها. وقد أجرى فريق التقييم مقابلات مع طائفة واسعة من الشركاء الوطنيين والدوليين في مقر الأمم المتحدة وفي داكار، وزار الدول الخمس الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لإجراء مشاورات عن قرب مع السلطات ومع الجهات المعنية المحلية والدولية. وترد توصيات الفريق في المقترح القادم الذي سأعرضه على مجلس الأمن بشأن تحديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهي تتجسد أيضا في الجهود الجارية من أجل استعراض النهج الذي تعتمده منظومة الأمم المتحدة، على المستوى التشغيلي، في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، بما في ذلك تركيزها المواضيعي والمسائل المتعلقة بالأولويات وترتيبات التنسيق والشراكات

والدور الذي تقوم به كيانات بعينها من كيانات الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر، وفقا للولايات الممنوحة بكل منها ولمزاياها النسبية.

٤٦ - وبحكم توليها الرئاسة المشتركة للأمانة الفنية لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، أجرى ممثلي الخاص والرئيس بيار بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، زيارةً مشتركة إلى نجامينا في الفترة من ٤ إلى ٨ آب/أغسطس من أجل إعادة تنشيط منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل. ومن أجل إحراز تقدم في التحضيرات لعقد الاجتماع القادم للمنبر، قامت بعثة فيني مشتركة بين المكتب وبعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل بزيارة تشاد خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر.

٤٧ - وعلى امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت جهود تحسين التنسيق وضمان التمويل اللازم لتنفيذ الاستراتيجية نسقا مكثفا، حيث تم بانتظام تبادل المعلومات بين كيانات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين، بمن في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمانحون المحتملون. وعقدت الأفرقة العاملة المواضيعية الثلاثة التابعة للاستراتيجية، وهي الأفرقة المعنية بالحوكمة والأمن والقدرة على الصمود، اجتماعات منتظمة لتحسين تنفيذ البرامج. وشملت هذه الاجتماعات تنظيم أنشطة مشتركة مع كيانات إقليمية.

٤٨ - وإدراكا للدور الرئيسي الذي تضطلع به بلدان الساحل في التصدي للتطرف المصحوب بالعنف، واستجابة لطلب مجلس الأمن (انظر S/PRST/2015/24)، بذل المكتب والشركاء الآخرون جهودًا من أجل تعزيز دور المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في هذا المجال. وفي الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر، قدّم المكتب الدعم لوفد فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، الذي زار المنطقة لإجراء مشاورات مع بلدان المجموعة الخماسية. وشملت هذه الزيارة عقد اجتماع سهر على تنظيمه المكتب وفرقة العمل وحضره ٤٠ من الخبراء الإقليميين ووكالات الأمم المتحدة لمناقشة سبل تزويد المجموعة الخماسية بالدعم من خلال مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب. وقد تم التركيز في الاجتماع على بناء قدرات الحكومات على مكافحة الإرهاب ومنع التطرف المصحوب بالعنف، عملاً بمقتضيات الاستراتيجية المتكاملة وبأحكام قرار مجلس الأمن (انظر القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) و S/PRST/2015/24).

٤٩ - وأسهم المكتب أيضا في مؤتمر يُعنى بمنع التطرف المصحوب بالعنف نظمه الاتحاد الأفريقي في إطار شراكة مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وجرى عقده في باماكو في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وشهد المؤتمر، الذي شكّل أول الاجتماعات

ضمن سلسلة من الفعاليات الهادفة إلى تطوير خطة عمل إقليمية، حضور طائفة واسعة من الممثلين عن بلدان المجموعة الخماسية والجزائر وكوت ديفوار ونيجيريا والسنغال. وشملت التوصيات الصادرة عنه تعزيز الشبكات الإعلامية بهدف توطيد الخطاب المناهض لنزعات التطرف. وواصل المكتب أيضا تقديم الدعم إلى الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية في جهودها من أجل تفعيل الآلية التي وضعتها في مجال تحليل التهديدات والإنذار المبكر، والتي سيكون مقرها نواكشوط. وساعد أيضا المجموعة على وضع مبادئ توجيهية بشأن منع نزعة التشدد والتطرف المصحوب بالعنف.

٥٠ - وبفضل المساعدة التقنية التي يُقدّمها المكتب في إطار الركيزة الأمنية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، قامت السلطات في مالي بعدد من العمليات لضبط المخدرات، بما في ذلك عملية نُفذت في آب/أغسطس، في موبتي، وأدّت إلى ضبط أكثر من ٤٠٠ غرام من الكوكايين المخلوط بالإيفيدرين بقيمة سوقية تزيد عن ٢٠ ٠٠٠ دولار. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، تمكّنت السلطات أيضا من اعتقال الزعيم المفترض لإحدى عصابات الاتجار بالمخدرات المسؤولة عن الاتجار بـ ٢,٧ طن من القنب التي تم ضبطها في باماكو على متن شاحنة قادمة من غانا في شهر أيار/مايو. وقد تيسرت عملية الاعتقال من خلال قنوات التعاون الإقليمي، التي تمكّنت سلطات مالي بفضلها من تحديد مكان وجود المشتبه به في النيجر عن طريق تبادل للمعلومات مع نظرائهم السنغاليين. وكانت هذه أول مرة، في تاريخ مالي، يُسجّل فيها تفكيك شبكة دولية للاتجار بالمخدرات. وفي النيجر، تمكّنت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في مطار نيامي الدولي، في شهر تشرين الأول/أكتوبر، من حجز كمية من الذهب المهرّب يصل وزنها إلى ٩ كيلوغرامات، ومبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو من العملة غير المصرّح بها لدى اثنين من المسافرين، ليتبيّن بذلك مدى قدرة الوحدة على مكافحة أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية من غير الاتجار بالمخدرات. وقدم المكتب أيضا الدعم لحملة التوعية بمكافحة الفساد في النيجر، وتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مد يد المساعدة للجامعات في بوركينا فاسو لكي تنشئ برنامجا لدراسات الماجستير في اختصاص مكافحة الفساد.

٥١ - وفي إطار ركيزة الحوكمة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، قام ممثلون للمنظمة الدولية للهجرة ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببعثة مشتركة إلى منطقة الساحل خلال الفترة الفاصلة بين ١ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك من أجل دعم تطوير مشاريع عابرة للحدود مموّلة من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. ويهدف المشروع إلى تعزيز الاستقرار،

وبناء القدرة على الصمود، ومنع انتشار التطرف العنيف في المناطق الحدودية التابعة لمنطقة ليتاكو - غورما في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وخلال الزيارة التي قامت بها البعثة إلى مالي في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تم تحديد مداخل لمعالجة أسباب النزاع في المنطقة الواقعة على الحدود بين بوركينا فاسو والنيجر. أما النتائج التي توصلت إليها البعثة فقد تم إقرارها من قبل الأمم المتحدة ومنظمات للمجتمع المدني ومسؤولين حكوميين من بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وذلك خلال حلقة عمل استمرت ثلاثة أيام في واغادوغو، في الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وبمقتضى الاستراتيجية المتكاملة، يعمل مكتب دعم بناء السلام حالياً على وضع وثائق لمشاريع عابرة للحدود دعماً للجهود التي تبذلها البلدان من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة.

٥٢ - وفيما يتعلق بركيزة المرونة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، اجتمعت حكومات كل من بوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والنيجر في عدة مناسبات في إطار مبادرة منطقة الساحل لتمكين المرأة وتعزيز العائد الديمغرافي، التي يقودها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تسعى إلى التصدي للتحديات الديمغرافية الماثلة في منطقة الساحل. وخلال الندوة الرفيعة المستوى بشأن العائد الديمغرافي والتنمية في أفريقيا، التي نُظمت في داكار في ٢٩ حزيران/يونيه، والحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز الشراكة من أجل الإسراع في تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا، الذي نُظم في نيويورك في ١٩ أيلول/سبتمبر، وضعت الحكومات المشاركة خارطة طريق تركز بوجه خاص على تمكين الشباب، بهدف معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في منطقة الساحل.

٥٣ - وتلبيةً لطلب مجلس الأمن الوارد في البيان الرئاسي المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بأن يدرج الأمين العام "معلومات مفصلة عن المساهمات المالية المقدمة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، من خلال المشاريع التي من شأنها أن تدعم جهود السلام والأمن في منطقة الساحل" (S/PRST/2015/24)، أجرت الأمانة العامة مشاورات مع الكيانات المعنية بشأن التعهدات المقدمة إلى بلدان منطقة الساحل، والتي أُعلن عنها خلال الزيارة الرفيعة المستوى المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. واستناداً إلى بيانات البنك الدولي، فقد تعهد البنك بتقديم أكثر من ٧,٢ بلايين دولار منذ عام ٢٠١٣ إلى ١٣ من بلدان الساحل (بوركينا فاسو، تشاد، الجزائر، السنغال، السودان، غينيا، غينيا - بيساو، كوت ديفوار، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا)، ودُفِعَ منها ما قدره ٥,١ بلايين دولار. ومن أصل مبلغ قدره ٧,٢ بلايين

دولار تعهد به البنك الدولي لمنطقة الساحل، خصص البنك مبلغ ١,٩ بليون دولار لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ودفع منه ١,٦ بليون دولار. وفي الوقت نفسه، واستنادا إلى بيانات الاتحاد الأوروبي، تعهد الاتحاد بتقديم ٣ بلايين دولار إلى البلدان الـ ١٣ في منطقة الساحل في عام ٢٠١٣، و ٣,١ بلايين دولار في عام ٢٠١٤، خُصص منها نحو الثلث لبلدان المجموعة الخماسية. ودفع الاتحاد الأوروبي ٣,٦ بلايين دولار للبلدان الـ ١٣ في منطقة الساحل في عام ٢٠١٣، و ٢,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٤، خُصصت منها لبلدان المجموعة الخماسية مدفوعات بلغت ١ بليون دولار في عام ٢٠١٣ و ٠,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٤. ولا تأخذ تلك الأرقام في الحسبان التمويل الإضافي الذي خُصص لعمليات النشر التشغيلي مثل بعثتي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مالي (بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي)، وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة الساحل (في مالي والنيجر)، وكذلك المساهمات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف المساعدة الإنمائية الرسمية ولكنها تدعم مع ذلك جهود تحقيق السلام والأمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أنشأ الاتحاد الأوروبي أيضا صندوقا استثماريا لحالات الطوارئ من أجل تحقيق الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية وحالات المشردين في أفريقيا. ويشمل الصندوق مبلغا قدره ١ بليون دولار من التمويل المخصص لمنطقتي الساحل وبحيرة تشاد.

جيم - تشجيع الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٥٤ - شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في منتدى للمنظمات غير الحكومية نظمه المركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وجرى عقده في بانجول، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، بهدف تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورة العادية التاسعة والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وعلى هامش ذلك المنتدى، شارك المكتب في رئاسة فريق معني بتعزيز قدرات شبكات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية. وعند اختتام المنتدى، اعتمدت المنظمات غير الحكومية تسعة قرارات قُدمت في وقت لاحق إلى اللجنة لتنظر فيها. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، شارك المكتب في الدورة العادية التاسعة والخمسين للجنة، التي عقدت في بانجول أيضا.

٥٥ - وفي إطار بعثة تم إيفادها إلى واغادوغو، بمشاركة إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه، أسهم المكتب في إجراء تقييم يهدف تعزيز قدرات المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية في بوركينا فاسو، مما أفضى إلى وضع مشروع يهدف إلى تعزيز قدرات المجلس.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المكتب جهوده الرامية إلى تعزيز دور المرأة والشباب في منع النزاعات على إيجاد أوجه التآزر بين المنظمات الإقليمية، وعلى التوعية في الوقت نفسه بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبالقرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والشباب والسلام والأمن، بما في ذلك القراران ٢٢٤٢ (٢٠١٥) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلون عن المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع الأعضاء الإقليميين في الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا، وقاموا بتنسيق بعثات التوعية التي أوفدها الفريق العامل إلى بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، وعقدوا حلقة عمل مع الشركاء الأكاديميين في واغادوغو في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب دعمه لإعادة إنشاء شبكة غرب أفريقيا للقيادات النسائية الشابة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

دال - التعاون بين المؤسسات

التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٥٧ - في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك المكتب في بعثة مشتركة بين الوكالات تم إيفادها إلى بوركينا فاسو بقيادة إدارة الشؤون السياسية. وكان الغرض من هذه البعثة هو إجراء مشاورات مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل وضع إطار استراتيجي لتنفيذ نهج تجريبي "للحفاظ على السلام"، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢، وذلك لمساعدة بوركينا فاسو على توطيد الاستقرار في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية. وستلقى هذه الاستراتيجية الدعم من جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة، وستركز على الدعم السياسي والمواءمة مع النهج الإقليمية والصلات القوية بعمليات التخطيط الوطنية في دعم مهام تحقيق الاستقرار، مثل المصالحة الوطنية. ويتوخى هذا النهج أيضا تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية. وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، سيضطلع المكتب بدور مركزي في تنفيذ استراتيجية الحفاظ على السلام.

التعاون مع الشركاء الاقليميين ودون الاقليميين

٥٨ - في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع المكتب جلسة عمل في مقر مفوضية الجماعة الاقتصادية في أبوجا. وناقش المشاركون في الجلسة مجالات التعاون ذات الأولوية في عام ٢٠١٧، بما في ذلك نُظم الإنذار المبكر المشتركة وبعثات تقصي الحقائق الموفدة إلى البلدان المعرضة للمخاطر والمجالات المواضيعية الشاملة، مثل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتمشيا مع خطة عمل إطار التعاون بين المكتب واتحاد نهر مانو التي اعتمدت في أيار/مايو، عُقد اجتماع تقني في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض التقدم المحرز والتخطيط لأنشطة مشتركة في عام ٢٠١٧. وعقب إنشاء خلية الاتصال التابعة للمكتب في نواكشوط في نيسان/أبريل، ركز المكتب على تيسير الحوار بين الأمم المتحدة و المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

رابعاً - الملاحظات والتوصيات

٥٩ - كانت الحالة العامة السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الفترة المشمولة بالتقرير حالة إيجابية. ولقد سُررت كثيرا بالنجاح في إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في كابو فيردي وغانا وبننتاج الحوار السياسي في غينيا. وسُررت أيضا بالخطوات المتخذة لتحديد وتطبيق الإصلاحات السياسية والمؤسسية والدستورية في بنن وبوركينا فاسو والسنغال وسيراليون وكوت ديفوار وليبيريا. وإني أحث أصحاب المصلحة الوطنيين على مواصلة الحوار بروح من التسامح والانفتاح والشمولية.

٦٠ - وأرحب بالتدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة في شراكة مع سلطات بوركينا فاسو لتجريب نهج جديد للحفاظ على السلام في البلد يشمل وضع إطار استراتيجي للمساعدة على توطيد الاستقرار في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية. وأثني على السلطات للعمل الذي اضطلعت به، بدعم من الأمم المتحدة، لإصلاح وإعادة تنظيم قطاع الأمن وتدعيم المصالحة الوطنية. وأهيب بالمناخين والشركاء المؤسسيين أن يقدموا الدعم لتلك الجهود وأن يكفلوا التنسيق الوثيق كجزء من شراكة أوسع نطاقا لدعم بوركينا فاسو في توطيد الاستقرار وتعزيز المكاسب الديمقراطية.

٦١ - ويساورني بالغ القلق إزاء البيان الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر عن رئيس غامبيا، يحيى أ. ج. ج. جامع، الذي يعلن فيه عن رفضه نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١ كانون الأول/ديسمبر. وأكرر التأكيد على دعوتي السابقة بنقل السلطة في الوقت اللازم على نحو سلمي ومنظم، وفي ظل الاحترام التام لإرادة الشعب الغامبي، على

نحو ما جرى التعبير عنه في إطار العملية الانتخابية. وأحث مجلس الأمن على الاستمرار في دعم جهود كل من الشعب الغامبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، بهدف نقل السلطة بشكل سريع وسلمي.

٦٢ - ولا يزال يساورني القلق إزاء شيوخ تهديدات الإرهابيين والمتطرفين الذين يستخدمون العنف في المنطقة، وإزاء الصلات التي تربطهم بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وإذ أُثني على التزام الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين بتكثيف الجهود، بدعم من الأمم المتحدة، من أجل منع التطرف العنيف ومكافحته، فإنني أشجع تعزيز التعاون لمعالجة الدوافع الكامنة المتصلة بالتنمية والاستبعاد الاجتماعي والتدهور البيئي والحكم الرشيد.

٦٣ - ومن دواعي قلقي أيضا تصعيد الأنشطة العدائية في منطقة دلتا النيجر وأحداث العنف التي وقعت بين الرعاة والمزارعين في منطقة الحزام الأوسط في نيجيريا. وفي هذا الصدد، سيواصل ممثلي الخاص تقديم المساعدة على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز هيكل السلام الوطني في البلد بهدف التصدي للتحديات الأمنية الداخلية التي يحتمل أن تنتشر.

٦٤ - وإني أُثني على لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة لمواصلتها الجهود التي تبذلها لتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ويشجعني التعاون المستمر بين حكومتي الكامبيرون ونيجيريا لضمان الانتهاء من ترسيم الحدود وتنفيذ تدابير بناء الثقة وحماية حقوق المجتمعات الحدودية المتضررة. وسيواصل ممثلي الخاص مساعيه الحميدة للمساعدة على تسوية المسائل العالقة وإعانة الطرفين على تعبئة الموارد.

٦٥ - وأرحب بروح القيادة التي أبدتها بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في النهوض بالديمقراطية وفي قيادة المبادرات الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية في المنطقة. وأشيد بالجهود المتواصلة التي بذلتها البلدان المشاركة من أجل تفعيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، مما أفضى إلى انخفاض عدد ضحايا هجمات جماعة بوكو حرام. وأشجع البلدان المتضررة على إقامة شراكة أقوى فيما بينها، وكذلك بينها وبين الاتحاد الأفريقي، وأكرر دعوتي إلى تنفيذ جميع عمليات مكافحة التمرد في امتثال تام للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والقوانين المتعلقة باللاجئين. وأرحب بالمساعدة المقدمة من الشركاء الإقليميين والدوليين، ولكني لا أزال أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الخسائر الإنسانية في المنطقة. وأحث الجهات المانحة على دعم الاستجابة الإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي لا تزال تعاني من نقص شديد في التمويل، وعلى تكثيف جهود إزالة الألغام وإعادة

التأهيل وإعادة التوطين، مع معالجة الأسباب الجذرية الكامنة التي أدت إلى ظهور جماعة بوكو حرام. وسيواصل ممثلي الخاص، بصفته ممثلي الرفيع المستوى في نيجيريا، اتصالاته بأصحاب المصلحة المعنيين من أجل توليد الزخم اللازم لتيسير الإفراج عن المختطفين الذين تحتجزهم جماعة بوكو حرام.

٦٦ - ويشجعي أن التعهدات التي قُطعت خلال الزيارة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى منطقة الساحل في عام ٢٠١٣ تلتها التزامات ومدفوعات مالية ملموسة. وأثني على مجتمع المانحين لما قدموه من دعم سخي إلى المنطقة وأشجع حكومات المنطقة وشركاء التنمية على استكشاف سبل مبتكرة لاستخدام هذه الموارد من أجل إحداث أثر إنمائي أكبر. وأدعو كذلك جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة الظروف الأمنية والسياسية اللازمة لتنفيذ المساعدة الإنمائية في منطقة الساحل.

٦٧ - وأثني على التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين على توطيد الاستقرار في منطقة الساحل، وأجدد التأكيد على حرص الأمم المتحدة على ضمان التنفيذ الفعلي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين. وستضع الأمم المتحدة في اعتبارها استنتاجات التقييم المستقل عند تنقيح طرائق تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك محور تركيزها المواضيعي وترتيبات تنسيقها وشراكاتها وتوزيع المسؤولية عنها بين كيانات الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر.

٦٨ - وبالنظر إلى الطائفة العريضة من التحديات التي لا تزال تواجه السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، واستمرار الحاجة إلى دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل توطيد السلام والاستقرار والحكم الرشيد، أوصي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لفترة ثلاث سنوات تمتد من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وسأقدم وصفا تفصيليا للولاية المقترحة في رسالة سأوجهها إلى رئيس مجلس الأمن.

٦٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن فائق تقديري لحكومات بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعاونهم المتواصل مع المكتب. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لكيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة

في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى على شراكتها الوثيقة مع المكتب في تنفيذ ولايته. وأعرب أيضا عن فائق تقديري لمثلي الخاص، ولموظفي المكتب وموظفي لجنة الكامرون ونيجيريا المختلطة على ما يبذلونه من جهود مستمرة لتوطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.
